دور الوكلاء والمقيمين السياسيين في الكويت ١٩٠٤-١٩٤٣

الباحثة رغد باسل وسمي أ.د. اياد ناظم جاسم
جامعة الانبار- كلية الاداب

المستخلص

يعطي البحث تصورا عن دور الوكلاء والمقيمين السياسيين في الكويت وجهودهم من اجل تدعيم المصالح البريطانية في السيطرة على مقدرات النفط بعد أن تحولت البحرية البريطانية من الفحم الحجري إلى النفط في تسيير سفنها الأمر الذي تطلب أن تسعى بريطانيا للاستحواذ على المقدرات النفطية في الخليج العربي، ولا سيما بعد حصولها على امتياز النفط في بلاد فارس في عام ١٩٠١ ولارتباط مصالحها حاولت أن تعقد سلسلة من الاتفاقيات مع مشيخات الخليج العربي وارتباط تلك المشيخات ببريطانيا من خلال تلك الاتفاقيات وتعدى الأمر إلى تعهد الشيوخ بعدم إبرام أي اتفاقية مع أي دولة دون موافقة بريطانيا الأمر الذي كرس النفوذ البريطاني لمدة طويلة وارتبطت مصالحها بوجود النفط.

الكلمات المفتاحية: الكويت، المقيم السياسي، الوكيل السياسي، بريطانيا.

The role of political agents and residents in Kuwait 1904-1943

Researcher Raghad B. Wasmi Prof. Dr. Eyad N. Jassem
University of Anbar –College of Arts
art.eyadprince76@uoanbar.edu.iq

Abstract

The research gives a perception of the role of political residents and political agents in Kuwait and their efforts to support British interests in controlling oil resources after the British Navy switched from coal to oil in managing its ships, which required Britain to seek to acquire oil capabilities in the Arabian Gulf. Especially after it obtained the privilege of Persia (Darcy) in 1901 and due to the connection of its interests, it tried to conclude a series of agreements with the sheikhdoms of the Arab Gulf and the link between those sheikhdoms with Britain through those agreements and the matter went beyond the sheikhs' pledge not to conclude any agreement with any country without the consent of Britain. Which established British influence for a long time, and its interests were linked to the presence of oil.

Key words: Kuwait, Political Resident, Political Agent, Britain.

يرجع تاريخ إنشاء وكالة سياسية في الكويت إلى الخلاف بين الحكومة المحلية وحكومة الهند حول طبيعة السياسة البريطانية في الخليج العربي وكيفية إدارتها، ووفقًا للاتفاقية الأنجلو-عثمانية عام ١٩٠١، التزم الطرفان بالحفاظ على الوضع الراهن في الخليج العربي، مما أدى إلى الحاجة إلى جمع معلومات أكثر دقة كما تطلبت المعاهدة معرفة الطبيعة الدقيقة للوضع الراهن في الكويت حينذاك [١]، بينما ان إقرار كل من الحكومة المحلية وحكومة الهند الحاجة إلى نوع أكثر رسمية من التمثيل في الكويت، كانت هناك خلافات حول الشكل الذي يجب أن يبدو عليه ذلك التمثيل، ضغطت حكومة الهند من أجل وكالة سياسية مقيمة في الكويت مثل تلك التي تم تأسيسها في البحرين، لكن وزير الخارجية في لندن اعترض على ذلك على أساس أن مثل هذه الخطوة تتعارض مع التأكيدات البريطانية للعثمانيين حسب الاتفاقية بشأن الحفاظ على الوضع الراهن في المنطقة، لذا اقترح اللورد لانسداون[٢] (Lansdowne) على مكتب الهند بان يقوم ضابط يرشحه المقيم في الخليج العربي، بزيارة الكويت من وقت لآخر، مكررًا زياراته حتى تصبح إقامته دائمة، تم اختيار ستيوارت نوكس [٣](Stuart George Knox) للقيام بهذه المهمة المؤقتة إلى الكويت، لكن استمرار النزاع دفع بحكومة الهند الموافقة على إرسال نوكس إلى الكويت، وافقت الحكومة المحلية، بحكم الواقع، على اقتراحها الأصلي الذي يقضي بإنشاء وكالة سياسي مقيمة هناك بشكل دائم، عين أول وكيل سياسي في الكويت في عام ١٩٠٤ بعد زيارة اللورد جورج ناثانيال كرزون (Curzon) [٤] للخليج العربي ووقع مع شيخ الكويت اتفاقيات مختلفة منحت بريطانيا الحق في السيطرة على الشؤون الداخلية للكويت وسياستها الخارجية وعليه، تم إرسال الرائد نوكس كوكيل سياسي لبريطانيا إلى الكويت في اب ١٩٠٤[٥] .

كان الوكيل السياسي البريطاني في الكويت، على تواصل مع القنصل البريطاني العام في البصرة والمحمرة ومع الوكيل السياسي البريطاني في البحرين، كان مرتبطا بشكل مباشر مع المقيم السياسي البريطاني في بوشهر، الذي كان بدوره مرتبطا بحكومة الهند من خلال دائرة الشؤون الخارجية السياسية.

بقيت الوكالة السياسية البريطانية في الكويت صغيرة من حيث الحجم والكادر الوظيفي ومهماتها قليلة، مقارنة بالوكالة السياسية في البحرين، حتى بعد تحويل مسؤوليات الإشراف عليها من وزارة المستعمرات إلى وزارة الخارجية في عام ١٩٤٨ [٦] .

المبحث الأول: دور المقيم والوكيل السياسي في اتفاقية الانجلو- عثمانية ١٩١٣[٧]:

في عام ١٩١٣ وقع البريطانيون مع العثمانيون على الاتفاقية الأنجلو-عثمانية، التي أثارت استياء الشيخ مبارك [٨] حاكم الكويت منها لأنه تنازل بموجبها جزئياً عن استقلاله الجزئي عن الإمبراطورية العثمانية إذ أشارت الاتفاقية إلى إن الكويت قضاء تابع للإمبراطورية العثمانية، وجعلت شيخ الكويت في منصب القائممقام، أو مرؤوسًا إداريًا وسمحت الاتفاقية للعثمانيين بتعيين وكيل في الكويت[٩]، حاول الوكيل السياسي البريطاني في الكويت النقيب وليم ايرفن شكسبير[١٠](Shakespeare) تطمين الشيخ بشان الاتفاقية واطلعه على مسودتها ووعده باستحصال الاعتراف العثماني بالكويت وبعلاقات خاصة مع بريطانيا وحمايته من أي عدوان خارجي[١١]، وبحلول عام ١٩١٤، أصبحت الكويت تحت الحماية البريطانية بالكامل[١٢] وخلال المدة الممتدة من ١٩١٤ وحتى ١٩٦١ خدم في هذا المنصب حوالي٢٠ وكيلًا سياسيًا بريطانيًا [١٣].

كانت اتفاقية عام ١٩١٣، التي حدثت عشية اندلاع الحرب، كانت مثالا للسياسة البريطانية في الخليج العربي والتي تركزت على المكاسب الاقتصادية والسياسية البريطانية [١٤] من خلال العمل على خلق الوضع غير المستقر في المنطقة والذي دعم النظام الاستعماري للإدارة البريطانية [١٥] .

في مطلع عام ١٩١٤ كتب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي رسالة إلى الشيخ مبارك في محاولة لاسترضائه اعترف فيها بصفته ممثلاً لحكومة صاحبة الجلالة البريطانية، بالكويت على أنها "حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية" [١٦] وابلغ البريطانيون الشيخ مبارك عن طريق المقيم السياسي بالتطورات السياسية والعسكرية في العالم لتحديد موقفه من الحرب، فعبر مبارك عن ولائه المطلق للبريطانيين في الأول من اب١٩١٤ وعبر مبارك عن استعداده لتقديم كل الدعم المالي والعسكري للحكومة البريطانية[١٧].

المبحث الثاني: دور المقيم مع شيوخ الخليج العربي:

قبيل الحرب العالمية الأولى، جددت بريطانيا اتفاقياتها مع شيوخ الخليج العربي، بما فيهم شيخ الكويت الذي أخبره المقيم السياسي البريطاني السير بيرسي كوكس [١٨] (Percy Cox) أن "الحكومة البريطانية تنوي منحه امتيازات جديدة، وتنوي تجديد اتفاقها معه، مقابل

المساعدة والدعم في ظل ظروف الحرب " [١٩]، وعبر المقيم البريطاني للشيخ على حرص بريطانيا للدفاع عن مراكزها في الخليج العربي عموما والكويت خصوصا مهما اقتضى الأمر وعملت على إنشاء وكالة رسمية في الكويت خدم فيها العديد من الوكلاء مثل نوكس ووليم وهنري(William Henry) ووليم كيري (William Carey) عملوا على تثبيت المصالح البريطانية في الكويت[٢٠].

عند نشوب الحرب العالمية الأولى حاولت الدول المتحاربة استمالة مشايخ إمارات الخليج العربي الى جانبها، وفي تلك المدة أرسلت الحكومة البريطانية عدد من الضباط البريطانيين إلى الكويت لجمع المعلومات العسكرية عن المناطق القريبة من الفاو وقد ساعد الشيخ مبارك بتزويد هذه المعلومات للمبعوثين البريطانيين فضلاً عن معلومات استخبارية أخرى، كما تقدم المقيم البريطاني في الخليج العربي الرائد نوكس في الثالث من تشرين الثاني١٩١٤ طلبا للحصول على معلومات من الشيخ مبارك مقابل تقديم الحماية والاستقلال للكويت [٢١]، وطلب المقيم نوكس من الشيخ مبارك ان يهاجم ام قصر، وصفوان، وبوبيان، وان يتعاون مع الشيخ خزعل [٢٢] والشيخ ابن سعود [٢٣] لطرد العثمانيين منها والاستيلاء عليها او أن يعمل على الأقل على عرقلة وصول الإمدادات العثمانية الى البصرة [٢٤]

تعهد المقيم نوكس بصفته ممثل عن الحكومة البريطانية برسالة أخرى الى الشيخ مبارك انه في حال قدم الشيخ مبارك المساعدة بانها لن تعيد البصرة الى الدولة العثمانية وستبقيها تابعة لحكم الشيخ مبارك وتعترف باستقلال مشيخة الكويت وإخضاعها للحماية البريطانية [٢٥] .

وفي اب ١٩١٤، أبلغت الحكومة البريطانية الشيخ مبارك أن بريطانيا دخلت الحرب ضد ألمانيا والدولة العثمانية فأجاب الشيخ مبارك أنه وجميع القبائل الكويتية مع بريطانيا وأبلغهم استعداده لتقديم أي دعم تحتاجه، قويت علاقة الكويت مع بريطانيا وقطعت العلاقات مع الدولة العثمانية نهائيا بعد ان احتلت بريطانيا البصرة في ٢٨ تشرين الأول ١٩١٤ [٢٦].

أصبحت الشؤون السياسية للكويت بعد الاحتلال البريطاني للبصرة تحت تصرف المقيمين السياسيين البريطانيين في البصرة وبعد احتلال بغداد، أصبحت الكويت مرتبطة بالمفوض السامي البريطاني في بغداد الذي أدار الكويت من خلال إصدار تعليماته إلى

الوكيل البريطاني في الكويت. وبعد قيام الحكم المحلي في العراق قررت الحكومة البريطانية إخضاع الشؤون السياسية للكويت للمقيم السياسي في الخليج العربي [٢٧].

بعد وفاة الشيخ مبارك الصباح في عام ١٩١٥ استمرت العلاقات التي كانت مع البريطانيين وظلت قائمة إلى حد كبير[٢٨]، وعندما استخدمت بريطانيا أسلوب الحصار الاقتصادي كوسيلة للضغط على الدولة العثمانية طلبت تعاون الحلفاء العرب ومن بينهم الكويت في تشديد الحصار، كانت الكويت مهمة للغاية في هذا الصدد بسبب موقعها والأنشطة التجارية لسكانها إذ نقل المقيم السياسي تعليمات السلطات البريطانية للكويت بعدم بيع الإمدادات إلى القبائل دون تصاريح [٢٩] واقتصار منح التصاريح للقبائل التي تعاونت مع الاحتلال البريطاني لجنوب العراق، وأدى ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع إلى حد دفع التجار الكويتيين إلى التهريب إلى العشائر العراقية وغيرهم من حلفاء العثمانيين واحتجت بريطانيا رسمياً على ذلك لدى الشيخ جابر الصباح [٣٠] (١٩١٥-١٩١٧) الذي أبدى استعداده لوضع مراقبين بريطانيين على الحدود لمنع التهريب [٣١]، وطالب الوكيل السياسي في الكويت بمراقبة جميع الصادرات الكويتية لضمان عدم وصولها إلى العثمانيين وتشديد الحصار من خلال تمركز طوق من القوات حول مدينة الكويت[٣٢] .

قدم الوكيل السياسي خلال احتفال تنصيب الشيخ سالم[٣٣] (١٩١٧-١٩١٩) الذي خلف الشيخ جابر الذي توفي عام ١٩١٧ الى الشيخ وثيقة رسمية من الحاكم البريطاني في الهند يعترف فيها بمنزلة الشيخ ومكانته لدى الحكومة البريطانية وعدت هذه الوثيقة من الوثائق المهمة في تاريخ الكويت [٣٤] .

برز اهتمام الحكومة البريطانية بالوكيل السياسي من خلال تكريم الوكيل السياسي في الكويت ومنحه لقب (خان بهادر) في ١٨حزيران ١٩١٨ من قبل الحكومة البريطانية وهو لقب هندي رفيع أخذته بريطانيا من الهند مع مكافاة مالية (١٠٠٠) روبية نظرا لنشاطه المتميز ودوره البارز في الكويت وحله للمشاكل المتعلقة بالسلطات الداخلية [٣٥] .

كان الشيخ سالم معروفًا بتعاطفه مع العثمانيين مما تسبب بازدياد التهريب في عهده حفاظا على مصالح التجار الذين تضرروا من الحصار، ونتيجة لذلك أرسلت بريطانيا عن طريق الوكيل السياسي إلى الشيخ سالم تطلب فيه فرض السيطرة البريطانية على الحدود وذلك بوضع مراقبين بريطانيين تردد الشيخ سالم في قبول ذلك الطلب وعندما استشار طبقة التجار

حثوه على رفض الطلب البريطاني، لكن بريطانيا حذرته من ضرورة وضع الكويت تحت سيطرة المفتشين البريطانيين لمنع التهريب إلى مناطق تابعة للدولة العثمانية[٣٦] .

اقترح الوكيل السياسي ترغيب الشيخ في التعاون مع السلطات البريطانية بأن يمنح وسام نجمة الهند وأن يرفع عنه قرضا كان قد اقترضه الشيخ مبارك من الحكومة البريطانية وقام الوكيل في كانون الثاني عام ١٩١٨ بعرض رغبة الحكومة البريطانية في إقامة مركز المراقبة في أراضي الكويت ولم يعترض الشيخ بل أبدى موافقته في أثناء مقابلته للوكيل في الثاني كانون الثاني ١٩١٨ ولكنه عاد وغير رأيه بعد يومين، معللا ذلك أنه نتيجة مشاوراته مع تجار البلاد وأعيانها، وجد أن إقامة المركز سيحط من قدره ويقلل من قيمته [٣٧] .

عرض الوكيل السياسي في الكويت على سالم المبارك ضابطين بريطانيين للعمل على متابعة الحصار ومنع تهريب البضائع والإمدادات إلى العثمانيين او ان الجيش البريطاني سيقصف الكويت جوا، بعدها أرسل المقيم السياسي في الخليج العربي بيرسي كوكس، خطاب ترضية إلى سالم المبارك، ثم قدم له تأكيدات على حسن نية بريطانيا، وأن الحصار سيكون مؤقتًا وأن الحكومة البريطانية ستعوض الكويت عن أي خسائر اقتصادية[٣٨].

سلط الخلاف البريطاني مع الشيخ سالم حول الحصار المقترح في الكويت على البضائع الضوء على القيود المفروضة من قبل الحكومة البريطانية ووكيلها السياسي على حرية الشيخ في العمل أثناء مدة الحرب، إذ تم تجاهل سياسة بريطانيا المتمثلة في عدم التدخل في الشؤون الداخلية لمحمياتها في الخليج العربي وأماكن أخرى في زمن الحرب وحسب مقتضيات الوضع العسكري[٣٩] .

في الرابع من كانون الثاني ١٩١٨ وافق الشيخ سالم على فرض حصار تحت إشراف بريطاني لكنه غير رأيه بعد ذلك لأنه "سيؤثر على شرفه وسمعته وكرامته" كونه كان رئيس للشؤون القبلية في عهد والده فربطته علاقات جيدة بزعماء القبائل الذين استفادوا من التهريب إلى المناطق العثمانية ولم تغير رسائل السير بيرسي كوكس من وجهة نظر الشيخ سالم مما دفع بريطانيا إلى التشدد مع الكويت[٤٠] .

في العاشر من شباط ١٩١٨ منعت الباخرة (الزياني) من انزال حمولتها في الكويت بامر من الوكيل السياسي وتم نقل بضائعها بعد ذلك إلى البصرة للضغط على سالم لإجباره على قبول فرض الحصار، وهو ما فعله في الخامس عشر من شباط ١٩١٨ لتجنب خسارة

الإيرادات الجمركية من السفن التي ترسو في ميناء الكويت إذ كانت العائدات تذهب مباشرة إلى الخزانة الشخصية للشيخ سالم [٤١] .

لم يكن الحصار فعالًا تمامًا إذ رضخ سالم لإرادة التجار واستمر التهريب من الكويت إلى العثمانيين إذ كانت المراكز التي تم إنشاؤها لغرض مراقبة وتنفيذ الحصار يديرها كويتيون وهم في خدمة سالم[٤٢] .

زادت الخلافات بين بريطانيا وحاكم الكويت في بداية نيسان ١٩١٨ عندما وصلت إلى الكويت عدة قوافل تجارية كبيرة رفض الوكيل البريطاني منحها التصاريح اللازمة بحجة التجارة مع العدو بحسب قوله وطلب من الشيخ إبلاغ قادة القوافل بأنهم لن يتلقوا تصاريح الحصار، رفض الشيخ سالم ما جعل الوكيل السياسي يبلغ قادة القافلة بالرفض بنفسه وغادرت القوافل الكويت [٤٣].

اعتقد الوكيل السياسي أن الاحتلال البريطاني للكويت كان "الحل الحقيقي" الوحيد لإيقاف التهريب المستمر للبضائع إلى العثمانيين والتعامل مع حاكم الإمارة الشيخ سالم المناهض لبريطانيا، لكن المسؤولين قرروا أنه لتجنب الاحتلال الفعلي للكويت، ستشتري بريطانيا جميع المخزونات في الإمارة وتحد من واردات الإمارة من البضائع [٤٤].

أبلغ الوكيل السياسي الشيخ سالم أنه في حالة وصول أي بضائع إلى الكويت أو البصرة، فإن الضابط المسؤول عن الحصار سيعدها غير مصرح لها بالدخول وبذلك سيكون أمام التجار خيارين إما أن تشحن بضائعهم إلى البصرة بتصريح أو ستشتريها بريطانيا بسعر التكلفة مضاف اليها ٥ بالمائة فقط [٤٥].

أخيرًا أقر الشيخ سالم بالميل إلى الجانب البريطاني، وكتب إلى الوكيل السياسي أنه يتمنى ان يحصل على نفس الحماية والصداقة التي تلقاها حكام الكويت السابقون من بريطانيا، وأنه سيتحمل المسؤولية عن الأحداث التي تحدث في أراضيه اي أنه سيضمن عدم حدوث شيء في الكويت يتعارض مع المصالح البريطانية، كان رد حكومة الهند بالموافقة بشرط منع الواردات من الهند إلى الكويت من مغادرة الإمارة إلا بتصاريح موقعة من الوكيل السياسي[٤٦] .

أعرب الوكيل السياسي في أيلول ١٩١٨ عن استيائه من أن تعامل الشيخ سالم "غير مرضي" و "غير مناسب" كحاكم قائلا: "إنه يكرهنا ولا يظهر الصداقة والاحترام لنا إلا بإجباره بالقوة" (٤٧) .

شهدت الكويت خلال الحرب العالمية الأولى حربًا اقتصادية غير عادية لكونها محمية بريطانية إلا انها في الوقت نفسه كانت تُعامل كقوة معادية وبعد هدنة (مودروس) (٤٨) انتهى الحصار المفروض على الكويت مع نهاية الأعمال العدائية بين بريطانيا والإمبراطورية العثمانية في الثالث من تشرين الثاني ١٩١٨(٤٩) .

ثالثاً: دور الوكيل السياسي في الكويت بعد الحرب العالمية الأولى:

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت بريطانيا تفكر في مستقبل الكويت ولاسيما بعد زوال المنافسة العثمانية والألمانية على مصالح بريطانيا في الخليج العربي، ومع استياء المقيم السياسي من موقف الشيخ سالم من الحصار الاقتصادي فكر جديًا في تغيير الوضع القائم في الكويت أو ضمه إلى ملكية ابن سعود في نجد إلا ان اكتشاف النفط في المنطقة حالت دون تنفيذ هذا المخطط البريطاني فيما يتعلق بمستقبل الكويت (٥٠)، أدى الانفراد بالحكم من قبل الشيخ سالم إلى دفع التجار ووجهاء الكويت الى محاولة إقالته وتنصيب احمد الجابر الذي تمتع بعلاقات جيدة مع التجار والأعيان بديل له وحاولوا تقديم شكوى إلى الوكيل السياسي البريطاني بشأن حكم سالم المبارك الاستبدادي وطلبوا من البريطانيين إقالته والاعتراف بأحمد الجابر كحاكم بدلاً منه بيد ان الحكومة البريطانية رفضت التدخل وأكدت للشيخ سالم المبارك على لسان الوكيل السياسي ضرورة حل هذا الاضطراب الداخلي بطريقته الخاصة، دون تدخل بريطانيا في الشؤون الداخلية الكويتية(٥١)، وبعد وفاة سالم المبارك في الرابع والعشرين من شباط ١٩٢١، أرسل الوكيل السياسي في الكويت برقية إلى المفوض السامي في بغداد والمقيم السياسي بخصوص من يتولى الحكم في الكويت جاء فيها : أعتقد إمكانية تقديم عبدالله للعرش لكنني لا أعتقد أنه سيفعل ذلك الآن والفكرة الأكثر شيوعًا هي أن يكون أحمد حاكمًا مع مجلس استشاري يساعده في إدارة الإمارة وأن يكون عبد الله مساعدًا له(٥٢).

كان رأي الوكيل السياسي صحيحًا إذ أشارت برقيات عبد الله إلى الحكومة البريطانية والإمارات الأخرى في الخليج العربي إلى أنه تولى مسؤولية الكويت، لكنه لم يشر إلى أنه يعد

نفسه حاكم الكويت، في المقابل أشار أحمد الجابر في إحدى البرقيات التي أرسلها ردًا إلى المقيم السياسي في الخليج العربي بيرسي كوكس، إلى أنه يعد نفسه الحاكم حتى قبل وصوله إلى الكويت والاعتراف به من قبل الأسرة الحاكمة والتجار والأعيان [٥٣]، ومع علم الوكيل السياسي في الكويت أن أحمد الجابر كان لا يزال أصغر من أن يحكم الكويت إلا انه تقرر إبقائه لكونه من المخلصين للبريطانيين [٥٤] .

تم تسليم ملف إدارة شؤون الكويت لحكومة الهند رسميا باتفاقية بين الوكيل السياسي وحاكم الكويت عام ١٩٢١، وعلى الرغم من ان التدخل البريطاني في شؤون الكويت بدا من عهد الشيخ سالم عندما فرضت بريطانيا الحصار على البضائع الداخلة للكويت والخارجة منه وهذا ما ناقض الاعتراف البريطاني باستقلال الكويت واستمر وصول التعليمات البريطانية إلى المشايخ والحكام حول شؤون إدارة الكويت الداخلية، إلا إنها لم تكن تحمل طابعا رسميا وتقدم بشكل نصيحة من الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في اجتماعات ودية وغير رسمية بهدف تنظيم الشؤون الداخلية للكويت [٥٥] .

رابعاً: مؤتمر العقير ١٩٢٢:

تراس السير بيرسي كوكس المقيم السياسي للحكومة البريطانية اجتماعا في تشرين الثاني ١٩٢٢ في العقير لتسوية المشاكل الحدودية بين امارة نجد من جهة، وكل من الكويت والعراق من جهة أخرى، مثل البريطانيين في المحادثات السير بيرسي كوكس والذي تحدث أيضًا باسم مملكة العراق الخاضعة للسيطرة البريطانية وترأس الوفد السعودي النجدي الحجازي عبدالعزيز ابن سعود نفسه ومثل الكويت الوكيل السياسي البريطاني مور [٥٦] (Moore) وهو برتبة صغيرة [٥٧] وكان التفاوت في الرتب بين المشاركين كانت إشارة واضحة للشيخ على أن التشكيلة كانت ضد الكويت[٥٨] .

أعطى فيها المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي السير بيرسي كوكس، ما يقرب من ثلثي أراضي الكويت إلى عبد العزيز ابن سعود في حين تم تمييز جزء آخر على أنه منطقة محايدة وبهذا التحديد خسرت الكويت العمق الاستراتيجي، إذ لم يتمكن الوكيل السياسي مور من إقناع المقيم برسي كوكس بمطالب الكويت ولم يعمل بتوصيات الشيخ احمد إذ ان تأثير كوكس على الوكيل مور كان كبيراً جداً مما جعل نتائج الاجتماع في غير صالح الكويت [٥٩] .

أدى فقدان الكويت الأراضي والملكيات والبساتين لصالح ابن سعود والعراق الى أن يميل الشيخ احمد بقراراته على وفق قناعاته بعيداً عن تأثير الوكيل البريطاني؛ بعدها قامت الحكومة البريطانية بنقل مور الى الخارجية البريطانية بسب اقتناع بريطانيا بضعفه وعدم سيطرته على الحاكم(٦٠) .

لقد بنيت على هذه الاتفاقية جميع الاتفاقيات اللاحقة التي وقعت بين الكويت والعربية السعودية لترسيم الحدود بينهما واقتسام نفط المنطقة المحايدة، على الرغم عدم رضا شيخ الكويت أحمد الجابر عن هذا التقسيم لكنه أمل أن يستطيع استرجاع حقوقه في وقت مناسب ولذلك لم يتفق مع ابن سعود في إدخال الأمريكيين في مسالة اقتسام نفط المنطقة المحايدة حتى عام ١٩٣٣ (٦١).

خامساً: دور المقيم السياسي في تسوية الحدود:

أثار الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت في الأول من نيسان ١٩٢٣ مسالة الحدود مع العراق برسالة بعث بها الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت يتسأل فيها عن موضوع تحديد الحدود العراقية الكويتية، وبناء عليها رد الوكيل السياسي البريطاني في العراق بتاريخ الرابع من نيسان ١٩٢٣ وكان الرد يؤكد ضرورة احترام العراق للالتزامات الدولية والقانونية التي ورثها عن الدولة المنتدبة، وتم تبادل الرسائل بين وزارة الخارجية البريطانية ورئيس وزراء العراق في السابع عشر من نيسان ١٩٢٤ كون الكويت كياناً سياسياً ودولة مستقلة وأكدت محاضر وزارة الخارجية البريطانية المؤرخة في السادس من شباط ١٩٢٩على استقلالية إمارة الكويت، وإن شيخ الكويت يرتبط بعلاقات تعاهدية مع حكومة صاحبة الجلالة، ومعترف به كحاكم مستقل (٦٢) .

نتيجة الصعوبات الاقتصادية (الكساد الاقتصادي العالمي، والحصار السعودي، ودخول اللؤلؤ المزروع في اليابان) في عام ١٩٢٩ تغير الوضع لصالح عبد الله السالم (٦٣)، إذ فقد أحمد الجابر العديد من المؤيدين له من الأسرة الحاكمة، الأمر الذي انعكس على الوضع المالي لأفراد الأسرة الحاكمة، فضلا عن حكم أحمد الجابر الاستبدادي والمكانة المهيمنة على أفراد الأسرة الحاكمة إذ قاد عبد الله السالم المعارضة ضد أحمد الجابر والتي كانت تتزايد منذ عام ١٩٢٣، وبحسب رسالة الوكيل السياسي في الكويت بتاريخ الثالث عشر من تشرين الأول ١٩٢٦ (٦٤).

كان هناك استياء كبير حينذاك ضد أحمد الجابر من قبل أفراد عائلة صباح الآخرين، الذين يشتكون جميعًا من أنه يسيء إدارة الممتلكات، وأنهم لا يحصلون على حصصهم الصحيحة كالعادة، عبد الله السالم، الذي كان هادئا جدا منذ أحداث تموز ١٩٢٣، هو على رأس خصومه، ولكن حتى الشيخ حمد المبارك [٦٥]، الذي كان في حينها ودودًا لأحمد الجابر وعمل لصالحه دائمًا في غيابه، أصبح بعد ذلك ضده [٦٦] .

في عام ١٩٢٧ اقترح المقيم السياسي ان يبلغ الشيخ أحمد الجابر بضرورة اطلاع الوكيل السياسي على أي مراسلات رسمية تجري بينه وبين ابن سعود، وبذلك تمنح الحكومة البريطانية دراسة أي اتفاق يكون قد توصل إليه، وفي الوقت ذاته إذا ما تم ذلك تستطيع السلطات البريطانية تجاهله على اعتبار أنه لم يطلع عليه الوكيل السياسي من قبل، إلا أن دور المقيم السياسي اقتصر على التبليغات والمراسلات الرسمية دون المراسلات الشخصية، ودعا إلى ضرورة مرور أي مراسلات للشيخ مع ابن سعود على ممثلي الحكومة البريطانية المحليين كالسفير في جدة والوكيل السياسي في الكويت، أو المقيم السياسي في الخليج العربي، وبذلك يؤكد نوع العلاقات التي تربط الكويت ببريطانيا أمام ابن سعود [٦٧].

في عام ١٩٢٩ عينت الحكومة البريطانية ديكسون [٦٨] Harold Dickson (١٩٢٩-١٩٣٦) وكيلاً سياسياً في الكويت وكان يخدم في البحرين وذا خبرة في تاريخ الخليج العربي، ساهم في إنشاء وتسمية أول بلدية في الكويت عام ١٩٣٠، وافتتح في عهده أول مجلس بلدي، وكتب تقارير عن أول انتخابات جرت في الكويت عام ١٩٣٢ [٦٩]، وعندما أثيرت مشكلة الحدود والعلاقات بين العراق والكويت في ثلاثينات القرن العشرين وبالتحديد في عام ١٩٣٤ كانت بريطانيا راغبة في إنهاء هذه المشكلة فتم عقد مؤتمر في بغداد في العام نفسه كان من المفترض ان يكون المقيم البريطاني السياسي ممثلا عن شيخ الكويت في المؤتمر الا ان المقيم اقترح ان يمثل الشيخ مدير كمرك الكويت وهو من رعاياه وان يصبح الممثل الرسمي له، وكان هدف المقيم هو ان يبعد عنه أي اعتقاد لدى العراق بان الشيخ تحت سيطرة بريطانيا وبعد رفض الشيخ على إرسال مدير الكمرك وتحت الضغط المقيم البريطاني وافق أخيراً وانعقد هذا المؤتمر وكان من نتائجه ترسيم الحدود لكن المشكلة ظلت مستمرة لتكون موضع استغلال بريطاني ضد العراق والكويت كلما أرادت ذلك [٧٠] .

بعد ديكسون تعيين العديد من الوكلاء البريطانيين في الكويت وكانت مدة عملهم قصيرة لا تستمر إلا عدة اشهر وكان ابرزهم الوكيل دي جوري[٧١] (de Gaury (Gerald الذي عمل من ١٩٣٦ الى ١٩٣٩ وكان على علاقة جيدة بالشيخ احمد وعمل على الجانب الاقتصادي إذ وردت إليه تقارير من مراجعه بضرورة حماية المصالح الاقتصادية لبريطانيا في المنطقة، وعليه كان دي جوري يضغط على الشيخ احمد للاستجابة لطلبات التجار في الكويت الذين برزوا كقوة سياسية جديدة في مدة ما بين الحربين العالميتين إذ تطور موقف التجار تدريجياً إلى نخبة اقتصادية واجتماعية متجانسة وموحدة تم إضفاء الطابع المؤسسي على سلطتهم السياسية التي مكنتهم الوصول إلى القصر والتدخل في الشؤون الإدارية [٧٢]، كما تبنى دي جوري التعاون مع البعثات النفطية والتنقيب عن النفط لينهى عمله بعد عزله ليكون مستشاراً للنفط عند الشيخ احمد الجابر الصباح [٧٣]، كما سلط الضوء في تقاريره على إن الجهاز الإداري في الكويت خلال الثلاثينيات كان ضعيفا وبدائيا وفي تقرير مطول أرسله الوكيل السياسي البريطاني الكابتن دي جوري عام ١٩٣٨ إلى المقيم السياسي ذكر فيه ان الحاكم وظف العديد من أفراد العائلة في مناصب عليا في جميع الإدارات كان العديد منهم غير مشارك سابقًا أو مستبعد من المشاركة في الحكومة [٧٤] وكذلك وظف أشخاص لا يتمتعون بشعبية لدى السكان المحليين مما سبب العديد من الإشكالات والانتهاكات للنظام[٧٥].

شعر المسؤولين البريطانيين أن الانتهاكات للنظام الإداري واستبداده قد وصلت إلى ذروتها مما يتطلب فرض بعض القيود على الشيخ [٧٦]، مما جعل أحمد جابر يوافق في الأسبوع الأخير من حزيران ١٩٣٨ على مبدأ إنشاء مجلس جديد واستسلم في النهاية لمطالب التجار والأعيان بعد أن نصحه النقيب دي جوري الوكيل السياسي في الكويت والمقيم السياسي في الخليج العربي [٧٧]، كانت النصيحة البريطانية اعتماد مجلس جديد لمساعدة الشيخ أحمد الجابر في إدارة الكويت وربط نفسه بشكل أوثق بالعائلة الحاكمة وعامة السكان من خلال هذا المجلس [٧٨]، وكان من رأى المقيم السياسي كوكس أن تقدم الحكومة البريطانية النصيحة في صيغة أمر للشيخ سالم واجب التنفيذ وذلك إذا لم يتم الوصول إلى اتفاق [٧٩] .

تشكل المجلس وكان برئاسة عبدالله السالم وكان معظم أعضائه من التجار[٨٠]، نشط المجلس منذ البداية إذ كتب دستورًا وأقر عددًا من القوانين وألغى العديد من الضرائب، كما أقر قوانين أخرى نظمت الخدمات المجتمعية كالشرطة النظامية، واللوائح الصحية والتجارية، والأشغال العامة [٨١] لكن محاولات وطموحات المجلس للسيطرة على الشؤون الخارجية والجيش أثارت معارضة بريطانية [٨٢] وعلق الوكيل السياسي على عمل ونشاط المجلس فقال : "ان عبدالله السالم لديه دائرة معارف عربية لا شك انه يرجع اليها فترشده " [٨٣] .

بسبب تهديد المجلس للمصالح البريطانية في الكويت وعندما طلب الشيخ التدخل البريطاني للتعامل مع الاضطرابات وفي اب ١٩٣٨، استجاب الوكيل السياسي البريطاني إذ زار المقيم السياسي الكويت في تشرين الأول ١٩٣٨ وحرص على مقابلة كل عضو من أعضاء المجلس [٨٤] وطالب المجلس بتخفيف مطالبه والضغط على الشيخ للجلوس مع المجلس بدلاً من التآمر ضده [٨٥] .

أثارت هذه الأمور غضب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت فبعث برسالة إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي، وحذره من أن المجلس، على الرغم من ولائه الحالي للبريطانيين إلا ان لديه القدرة على التحول بسرعة إلى مجلس وطني قد يحرج بريطانيا، ليس فقط في الكويت ولكن أيضًا في بقية مشيخات الخليج العربي بسبب احتمال ظهور حركات أخرى مماثلة في بقية إمارات الخليج العربي وهي صورة واضحة للموقف البريطاني من المجلس وما يترتب على وجود مثل ذلك المجلس ليس فقط في الكويت بل في جميع المناطق التي سيطرت عليها بريطانيا [٨٦] .

دفعت العديد من الأسباب الوكيل السياسي للسعي لحل المجلس التشريعي منها إن بريطانيا التي أيدت تأسيس المجلس قد اصطدمت بصلاحياته التي بدت انها تضر بمصالحها وامتيازاتها التي حصلت عليها بموجب اتفاقية الحماية ١٨٩٩، وأخذت بريطانيا تنظر الى المجلس بحذر، وأصرت عل مناقشة القانون الأساسي للمجلس التشريعي، ولا سيما وان هذا القانون خول المجلس النظر في الشؤون الخارجية للكويت [٨٧]، وكذلك حدوث الخلاف بين الشيخ احمد الجابر الصباح والمجلس التشريعي، عندما بدأ ينافس حاكم الكويت في سلطته وإدارته للبلاد وشعر الحاكم حينها بأنه قد اصبح حاكم بدون صلاحيات وهذا ما لم يقبله [٨٨].

كان للوكيل البريطاني دور كبير في الخلافات التي اندلعت فيما بعد بين المجلس والحكومة إذ شجع تكوين كتلة شعبية معارضة من القطاعات الشعبية التي لم يكن لها تمثيل في المجلس[٨٩] والتي دعت إلى ضرورة حل المجلس التشريعي والتهديد باستخدام العنف إذا لم تتم تلبية مطالبها مما تسبب زيادة التيار المعارض ورفع حدة الخلاف وخلق فرصة للشيخ أحمد الجابر للتخلص من المجلس الذي رفض أعضائه دعوة الشيخ عبدالله لمقابلته وأصروا على أنه إذا حل المجلس فسيستخدمون القوة إذا لزم الأمر لمواجهة الموقف، ولجأ بعضهم إلى مخازن السلاح، وبالتالي أصبحت المواجهة المسلحة هي السبيل الوحيد للبت في الأمر [٩٠]، سعى عبدالله لتهدئة الخلافات بين الكويتيين، ولا سيما عندما أبلغ الوكيل السياسي في الكويت أن "التحريض الحالي قد لا ينقلب فقط على أحمد الجابر بل على الأسرة الحاكمة بأكملها وفي السابع عشر من كانون الأول ١٩٣٨ حل أحمد الجابر المجلس التشريعي[٩١] .

حل المجلس من قبل الشيخ بفعل صلاحياته غير المحدودة والتقليل من سلطة الشيخ وبعد حل المجلس كتب المقيم السياسي في أحد تقاريره: "وقد عدلت موازين القوى فيما بين الشيخ والمجلس لصالح الأول وهو امر مناسب لنا" [٩٢].

لخص الوكيل السياسي التغيير في رسالة إلى المقيم السياسي عام ١٩٣٩: "سوف تتذكر كما قلت لي في كثير من الأحيان، أن الأسرة الحاكمة هنا، على عكس تلك الموجودة في الدول العربية الأخرى التي لم يُسمح لها بالمشاركة في الشؤون الإدارية بأي شكل من الأشكال، بينما تولت عائلة صباح مناصب عليا في جميع دوائر الحكومة، بما في ذلك الأمن، وشرطة البحر والشاطئ، ومراقبة احتياطي السلاح، وشرطة المدينة ... " [٩٣] .

قبيل الحرب العالمية الثانية كان دور الوكيل السياسي البريطاني العمل على متابعة المصالح البريطانية السياسية والاقتصادية والوقوف إلى جانب الكويت وتقديم النصائح والتوجيه للحاكم إلا ان مشكلة التهريب عبر الحدود مع العراق والسعودية ظلت قائمة وكذلك مشكلة ترسيم الحدود حتى عام ١٩٤٣، إذ تم حل بعض التوترات على طرفي الحدود مثل مشكلة الكمرك وفرض غرامات على الطرفين والذهاب الى اتفاقيات يحضرها المقيمين والوكلاء البريطانيون من كلا الطرفين، وكذلك موضوع القطعات العسكرية[٩٤].

سادساً: دور المقيم والوكيل السياسي في إنشاء وتطوير مطار الكويت:

عندما ظهرت مسألة الطيران المدني في عشرينيات القرن العشرين، كان على المقيم بالتصرف نيابة عن الخطوط الجوية الإمبراطورية لخدم سياسة لندن، وفي طهران أجرى دبلوماسيون في وزارة الخارجية مفاوضات الخط الجوي اما في الخليج العربي، كانت هذه المسؤولية الشخصية للمقيم السياسي، بصفته المسؤول الممثل لحكومة الهند [٩٥] .

أشارت الوثائق البريطانية وتقارير الوكيل السياسي بالكويت أن أول هبوط لطائرة مدنية بالكويت كان في الثامن عشر من تشرين الثاني عام ١٩٢٧م لمهمة تدريب، وكانت الطائرة تابعة للخطوط الجوية لحكومة بريطانيا وكانت قادمة من دلهي – الهند [٩٦] .

في نهاية شباط عام ١٩٢٨ جاء في تقارير المقيمية أن الكويت مكان ملائم جدًا للتدريب ولممارسة المهام التابعة لوزارة الطيران البريطانية، على إثر ذلك تم التخطيط بشكل سريع لإنشاء قاعدة جوية عسكرية بريطانية ومهبطاً للطائرات في الكويت [٩٧]

أشار الوكيل السياسي البريطاني في الكويت في تقريره الإداري الذي قدمه عام ١٩٣٢م إلى "أن شيخ الكويت لا يزال يضع الأمور في مكانها الصحيح" وأن سمو الشيخ أحمد الجابر الصباح بسخاء منه سوف يبني سقيفة للطائرات مثل كوخ بدون رسوم، كما يسمح للمسافرين باستخدامها للحماية من الشمس والرياح والأتربة والمطر، ومن المقدر أن يتم الانتهاء منها في نهاية تشرين الثاني[٩٨] .

في شباط ١٩٣٣ طلب شيخ الكويت من المقيم السياسي ان يخاطب الحكومة البريطانية بعدم السماح للطيارين التابعين لشركات الطيران الخاصة بالطيران في سماء الكويت وانه لا يرغب في تحليقهم حول الحدود البرية والمياه الإقليمية للكويت وعدم الهبوط فيها، ومع نهاية العام نفسه بدات مفاوضات عقد اتفاقية الطيران المدني مع الحكومة البريطانية وقدم الوكيل السياسي للشيخ عدد من المقترحات والبنود لتضمينها في هذه الاتفاقية وبعد مناقشة العديد من الأمور المتعلقة بالطيران فوق أراضي الكويت تم الاتفاق والتصديق على هذه الاتفاقية في عام ١٩٣٤ [٩٩] .

سابعاً: دور المقيم والوكيل السياسي البريطاني في عقد اتفاقيات تنظيم حركة الطيران:

مع بداية عام ١٩٣٤ اصبح في الكويت ميناء جوي منظم لرحلات الطيران التابعة للخطوط الجوية البريطانية يخدم الركاب ونقل البضائع والبريد ولم تكن العائدات المادية كبيرة

بسبب رفض بعض الطيارين الهبوط في الكويت ما دفع شيخ الكويت إلى مخاطبة الوكيل السياسي البريطاني وطلب توقيع اتفاقية تنظم عملية الطيران واستخدام الأجواء الكويتية اذ تناولت الاتفاقية عدة بنود كان أهمها ان يمنح شيخ الكويت بريطانيا حقوق انشاء المطار لبريطانيا حصرا وان تمتلك الحكومة البريطانية الراي المطلق طول مدة الاتفاقية في تعيين الوكلاء لإدارة شؤون المطار كما منحت الاتفاقية الحكومة البريطانية حق تزويد الطائرات بالوقود وحق فرض رسوم على تقارير الأرصاد الجوية فضلاً عن رسوم الإيواء والنزول وحصلت على إعفاءات من رسوم استيراد البنزين واستخدام المطار والأجهزة اللاسلكية، على ان لا تسمح بريطانيا بهبوط أي طائرة إلا بموافقة الشيخ وان تدفع بريطانيا إيجارا سنويا مقابل استخدام ارض المطار، كما تضمنت الاتفاقية بند حول إمكانية تجديدها باختيار الحكومة البريطانية وموافقة شيخ الكويت بعد انتهاء مدتها والبالغة اربع سنوات [١٠٠] .

اما البنود التنظيمية لعمل المطار والطائرات فكان اهمها انه لا يحق لاي طائرة ان تطير فوق ارض الكويت أو تهبط عليها إلا بموافقة من شيخ الكويت وان على الطائرات الحاصلة على الترخيص بالهبوط اتباع القواعد العامة وان تكون طائرة مسجلة ومثبت عليها بياناتها كاملة وجنسيتها ولها شهادة موثقة بكونها صالحة للطيران (شهادة صيانة) ويجب ان تحمل الطائرة معها سجل الرحلات وسجل بأسماء المسافرين [١٠١] .

بعد عقد الاتفاقية ارسل شيخ الكويت رسالة إلى الوكيل السياسي ديكسون يستفسر فيها عن استخدام الطائرات المدنية البريطانية وخطوط الطيران التابعة لحكومة بريطانيا لمطار الكويت فأجابه الوكيل بان الاتفاقية تم رفعها إلى وزارة الطيران في لندن لدراستها وان المطار سيبقى للاستخدام العسكري لحين المصادقة على الاتفاقية مع العلم ان بريطانيا كانت تستخدم المطار والقواعد العسكرية وتبني كافة المرافق التي تحتاجها خدمة لمصالحها دون اخذ إذن مسبق من أي احد [١٠٢]، أجاب الشيخ بانه فهم رسالة الوكيل السياسي وان الموقف البريطاني فيما يتعلق باستخدام المطار لأغراض عسكرية لخدمة الحكومة البريطانية وانه كان يسهل الكثير من الأمور مثل هبوط الطائرات العسكرية بدون أي رسوم كما ان استيراد وتخزين البنزين في الكويت كان معفيا من الكمارك كل ذلك من باب التعاون مع الحكومة البريطانية مؤكدا على استخدام المطار عسكريا له أولوية اكثر من الاستخدام المدني وذكر الشيخ للوكيل

السياسي بان شيخ البحرين فرض الرسوم على هبوط الطائرات وعلى استيراد البنزين واستحصال قيمة الإيجار السنوي من بريطانيا (١٠٣) .

أوضح الوكيل السياسي ديكسون للشيخ انه تم استخدام المطار من قبل سلاح الجو البريطاني وان التعامل فيه يتم بمنتهى الحرية وبدون أي اذن مسبق من الشيخ وعلق قائلاً: "ونحن نقدر لكم هذا التعاون ونشكركم عليه" وأشار إلى الخدمات التي تقدمها البحرين للطيران العسكري البريطاني وطلب مساواة الكويت بالبحرين بقوله: " انه من الواضح ان سمو شيخ الكويت لم يقدر الفرق بين البحرين والكويت بشكل جيد بين ظروف البحرين وحالة حاكم الكويت " (١٠٤) .

الخاتمة:

يتضح مما سبق أن المقيم والوكيل السياسي في الكويت كان له الدور البارز في تقديم مصالح بريطانيا على المصالح العامة في الكويت، حتى وصل الأمر إلى التدخل في الشؤون الداخلية للكويت فضلا عن توجيه الأسرة الحاكمة لاختيار الحاكم حسب ما تتطلبه المصالح البريطانية، ويظهر ذلك جليا إذ من يكون بالضد من مصالحهم يصبح الوضع والاضطرابات حاضرة في داخل الكويت ومن يتماشى مع مصالحهم يكونون عونا له، وابرز دليل على ذلك عندما اصبح للمجلس التشريعي شان في التأثير على القرار السياسي نرى ان المجلس حُلَ بإشارة من المقيم السياسي إلى الشيخ بحله، وكان للمقيم والوكيل السياسي دورا واضحا في إبرام الاتفاقيات النفطية والتدخل في مشاكل الحدود التي برزت بين نجد والحجاز والكويت والعراق وعرقلة تسويتها ليكون لبريطانيا الحكم الفيصل بشأنها ..

هوامش البحث

---

(1) Priya Satia, Spies in Arabia, Oxford University Press, New York, 2008, P. 12.

(٢) لانسدون: – سياسي بريطاني ولد في عام ١٨٤٥م في لندن من أب بريطاني وأم فرنسية تولى منصب الحاكم العام لكندا بين عامين ١٨٨٣–١٨٨٨م ثم شغل منصب حاكم الهند التي كانت مستعمرة بريطانية بين عامين ١٨٨٨–١٨٩٣م بعدها عين وزيرا للخارجية البريطانية بين عامي ١٩٠٠–١٩٠٥م وقد ساهم في عقد المعاهدات بين بريطانيا واليابان وفرنسا. ينظر: W. Charles Colby، Lord Lansdowne: a Biography، by Lord Newton، P.C.، New York and London: Macmillan and Company، ١٩٢٩

(٣) نوكس س. ج. نوكس هو ضابط بريطاني عمل في جيش الهند شغل عدة مناصب منها مساعد الوكيل البريطاني في البصرة للمدة من ١٨٩٤-١٨٩٥ أرسلته الحكومة البريطانية إلى الكويت عام ١٩٠٤ لشغل منصب الوكيل السياسي، أقام في دار خصصت له سميت دار الوكالة. للتفاصيل ينظر: ج. ج. لوريمر، دليل الخليج العربي، القسم التاريخي، ج٧، ترجمة مكتب الترجمة بديوان حاكم قطر، د. ت.، ص٣٩٣٢.

(٤) هو اللورد جورج ناثانيال كرزون يُطلق عليه أيضًا ماركيز كرزون (١٨٩٨-١٩١١) بارون كرزون من كيدلستون أو (١٩١١-١٩٢١) إيرل كرزون من كيدلستون، (من مواليد ١١ يناير ١٨٥٩، كيدلستون هول، بريطانيا، توفي في العشرين من أذار ١٩٢٥، لندن)، رجل دولة بريطاني، نائب الملك على الهند (١٨٩٨-١٩٠٥)، ووزير الخارجية (١٩١٩-١٩٢٤) الذي لعب خلال مدة ولايته دورًا رئيسيًا في صنع السياسة البريطانية. ينظر: محمد السلمان، اللورد الإنجليزي جورج ناثانيل كرزون، مجلة ارشيفو، مركز أورال للدراسات والتوثيق، عدد١١، أذار، ٢٠١٩.

(5) Yossef, Bilovich, Great Power and Corporate Rivalry in Kuwait 1912-193, A study in International Oil Politics, Ph.D. thesis, University of London, 1982, P.6.

(٦) وليد حمدي الأعظمي، الكويت في الوثائق البريطانية ١٧٥٢-١٩٦٠، رياض الريس للكتب والنشر، لندن، ط١، ١٩٩١، ص١٥.

(٧) وقعت هذه الاتفاقية في التاسع والعشرين من تموز ١٩١٣ شملت نقاطاً مختلفة تخص العلاقات البريطانية – العثمانية، وأهم هذه المسائل التي تضمنتها الاتفاقية هي، النزاع الفارسي – العثماني بشأن المناطق الحدودية التي تحتوي على النفط، النزاع البريطاني – العثماني حول الخليج العربي، وتسوية الخلافات المتعلقة بسكة حديد بغداد . ينظر : مصطفى عبد القادر النجار، التاريخ السياسي لعلاقات العراق الدولية بالخليج العربي، (البصرة: مطبعة جامعة البصرة، ١٩٧٥)، ص١١٤؛ جون .س. ولينكسون، حدود الجزيرة العربية قصة الدور البريطاني في رسم الحدود عبر الصحراء، ترجمة: مجدي عبد الكريم، (القاهرة: مكتبة مدبولي، د.ت)، ص ٨٩-٩١.

(٨) الشيخ مبارك الصباح: هو الولد الثالث للشيخ صباح ولد عام ١٨٤٤ في الكويت تولى الحكم في السابع عشر من أيار عام ١٨٩٦ وحتى وفاته في عام ١٩١٥، وهو الحاكم السابع والمؤسس الحقيقي للكويت ولقب بمبارك الكبير. في عهده ازدهرت الكويت وشيدت أولى المدارس النظامية في تاريخ الكويت. ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، تاريخ الكويت السياسي، ج٢، بيروت، ١٩٦٢، ص ١١.

(9) Michael S. Casey, The history of Kuwait, The Greenwood Histories of the Modern Nations, London, P. 51.

(١٠) وليم ايرفن شكسبير عسكري بريطاني ولد في البنجاب عام ١٨٧٨، التحق بكلية سانت هاريتس العسكرية وتخرج برتبة ملازم ثاني، التحق بالجيش البريطاني في الهند، شغل منصب مساعد المقيم السياسي في مسقط عام ١٩٠٤، ثم انتقل إلى بندر عباس عام ١٩٠٧، أصبح مساعد لبرسي كوكس عام ١٩٠٨ ثم عين وكيلا سياسي في الكويت عام ١٩٠٩، توفي مطلع عام ١٩١٥. ينظر: نجدت فتحي صفوت، الجزيرة العربية في الوثائق البريطانية (نجد والحجاز)، مج١، ١٩١٤-١٩١٥، دار الساقي، بيروت، ١٩٩٦، ص١٠٦.

(١١) وليد حمدي الأعظمي، المصدر السابق، ص ٨٧.

(12) Yossef, Bilovich, Op. cit., 1982, P.6.

(13) Mostafa Ahmed Sagher, The impact of economic activities on the social and political structures of Kuwait (1869-1946), Durham thesis, Durham University, 2004, P. 66 .

(١٤) جون .س. ولينكسون، المصدر السابق، ص ٨٩ .

(15) Ethan Tyler,A, British Lake" Kuwait and the 1913 Anglo-Ottoman Convention, Bachelor thesis, The University of North Carolina at Chapel Hill, Chapel Hill, 2017.

(16) Michael S. Casey, The history of Kuwait, The Greenwood Histories of the Modern Nations, London, 2007, P. 53.

(١٧) حسن سليمان محمود، الكويت ماضيها وحاضرها، المطبعة الأهلية، بغداد، ١٩٦٨، ص١٩٠.

(١٨) برسي كوكس، ولد برسي كوكس في العشرين من تشرين الثاني عام ١٨٦٤ في مدينة هيرونكيت في مقاطعة اسكس في جنوب شرق بريطانيا، ينتمي إلى أسرة عريقة، التحق بالأكاديمية العسكرية عام ١٨٨٢ وتخرج منها في شباط ١٨٨٤، أصبح وكيل سياسي عربي في مسقط عام ١٨٩٤ ثم أصبح وكيلا سياسيا لبريطانيا في الأول من تشرين الأول ١٨٩٩، اختير عام ١٩٠٤ ليكون مقيم سياسي في الخليج العربي ساهم في رسم السياسية البريطانية في الخليج العربي.

Charles Tripp, A History of Iraq, Cambridge University Press, New York ، 2007 ،P. 44-45.

(١٩) حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ج٢، ص١٤٨.

(٢٠) صالح خضر محمد، نشاط القنصلية البريطانية في الكويت ١٨٨٦-١٩٤٥، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة كركوك، المجلد ٢٢، (٢)، ٢٠١١، ص ٣٤٨ .

(٢١) فتوح عبد المحسن الخترش، تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية (١٨٩٠-١٩٢١)، الكويت، ١٩٧٢م، ص٥١.

(٢٢) الشيخ خزعل هو خزعل بن جابر بن مرداو ولد عام ١٨٦٢ ينتمي لقبيلة كعب العربية، نشا وتربى في المحمرة وتعلم على ايدي علماء النجف، تولى الامارة عام ١٨٩٧. ينظر: مصطفى عبد القادر

النجار، التاريخ السياسي لامارة عربستان العربية ١٨٩٧-١٩٢٥، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١، ص١٠٥-١٠٦.

(٢٣) عبدالعزيز بن سعود هو عبدالعزيز بن عبدالرحمن بن فيصل بن تركي بن عبدالله بن محمد ال سعود، المعروف بابن سعود، هو مؤسس المملكة العربية السعودية ولد عام ١٨٨٠ في الرياض ذهب مع والده إلى الكويت بعد سقوط نجد، استعاد الرياض عام ١٩٠٢ من حكم ال رشيد واصبح الحاكم الحقيقي للامارة السعودية واستعاد الاحساء من الدولة العثمانية عام ١٩١٣ واعلن عن قيام المملكة العربية السعودية عام ١٩٣٢، توفي عام ١٩٥٣ . بنظر: احمد دحلان، دراسة في السياسة الداخلية للملكة العربية السعودية، مكتبة الهلال، بيروت، ٢٠٠٨، ص٣١-٣٢.

(٢٤) صالح العمرو، تقارير القناصل البريطانيين في جدة وشبه الجزيرة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، د. ت.، د. م. ص٨-١٢.

(٢٥) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص ٣٤٨.

(٢٦) حسن سليمان محمود، المصدر السابق، ص١٩٠.

(٢٧) حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص٢٧١ .

(28) M. W. Khouja ; P. G. Sadler, The Economy of Kuwait: Development and Role in International Finance, Macmillan Press LTD, London, 1979, P. 12.

(٢٩) صلاح العقاد، التيارات السياسية في الخليج العربي (السياسة الحالية في الخليج العربي) مصر، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٤، ص٢٣٦-٢٣٧ .

(٣٠) جابر مبارك الصباح، هو الحاكم الثامن للكويت، ولد عام ١٨٦٠، وهو اكبر أبناء الشيخ مبارك الصباح تولى الحكم بعد وفاة والده في الثامن والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩١٥، كان محبوبا من قبل الشعب لقيامه بالعديد من الأمور ابرزها اعفاء الشعب من ضريبة الثلث على العقارات وأعاد بعد البيوت المسحوبة إلى أصحابها، توفي في الخامس من شباط عام ١٩١٧. ينظر: عبدالله محمد الهاجري، ومحمد نايف العنزي، مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، مكتبة الكويت الوطنية، الكويت، ٢٠٠٦، ص١٧٠ .

(٣١) حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ج٢، ص١٠٧.

(32) General Officer Commanding, Baghdad to Foreign Secretary, India, 6 December 1917, RoK, Vol. 1, 651.

(٣٣) سالم بن مبارك الصباح، هو الحاكم التاسع للكويت ولد في عام ١٨٦٤، تولى الحكم بعد وفاة أخيه جابر عام ١٩١٧، ازدهرت التجارة في عهده ومد أسلاك البرق إلى الكويت واستحكم الصراع بيه وبين ال سعود والحقوا الهزيمة به في واقعة حمص عام ١٩١٩، توفي في الثالث والعشرين من شباط عام ١٩٢١. ينظر: حسين خلف الشيخ خزعل، المصدر السابق، ص ٧.

(٣٤) رحيم كاظم الهاشمي، تجارة الأسلحة في الخليج العربي ١٨٨١-١٩١٤، د. م.، د. ت، ط١، ص٥٢ .

(٣٥) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(٣٦) صلاح العقاد، المصدر السابق، ص٢٢٦-٢٢٧.

(٣٧) نجاة عبد القادر الجاسم، التطور السياسي والاقتصادي للكويت بين الحربين (١٩١٣-١٩٣٩)، د. م.، ط٢، ١٩٧٣، ص٩٠.

(38) Abdullah Ahmad Alnajdi, Shaikh Abdullah Al-Salim Al-Sabah, 1895-1965, Ph. D. thesis, University of Exeter, Institute of Arab and Islamic Studies, 2014, P. 104.

(39) Slight John, Global War and its impact on the Gulf States of Kuwait and Bahrain, 1914-1918. War and Society, 37(1), 2018, pp 20-21.

(٤٠) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، المصدر السابق، ص ٢٣٨-٢٤٠.

(41) Administration Report for the Kuwait Agency, 1918, 58, Vol. 7. Percy Cox to Cairo and Delhi, 16 February 1917, RoK, Vol. 1, 626.

(42) Slight John, Op. Cit, P. 22.

(43) Administration Report for the Persian Gulf Political Residency, 1918: Chapter XI, Administration Report for the Kuwait Agency, 1918, 58-59, PGAR, Vol. 7.

(44) Administration Report for the Persian Gulf Political Residency, 1918: Chapter XI, Administration Report for the Kuwait Agency, 1918, 58-59, PGAR, Vol. 7.

(45) Al-Khatrash, F. A., British political Relation with Kuwait 1890-1921, Durham theses, Durham University, 1970, P. 109.

(46) administration Report for the Persian Gulf Political Residency, 1918: Chapter XI, Administration Report for the Kuwait Agency, 1918, 59, PGAR, Vol. 7; Political Agent, Kuwait, to Political Officer, Baghdad, 8 August 1918, RoK, Vol. 1, 685.

(47) Political Agent, Kuwait, to Civil Commissioner, Baghdad, 19 September 1918, RoK, Vol. 1, 693-694.

(٤٨) هدنة مودروس هي معاهدة عقدت في الحادي والثلاثين من تشرين الأول ١٩١٨، والتي أنهت الأعمال القتالية بين بريطانيا والدولة العثمانية. للمزيد ينظر: حسن الزبيدي، البعد التاريخي لقضية الموصل: بين تركيا والعراق، المنتدى التاريخي، البيان، عدد ٣٥٤، ٢٠١٦، ص٥٥.

(49) Slight Joh, Op. cit., P.24-25 .

(٥٠) احمد الجابر الصباح، ولد في الكويت عام ١٨٨٥، وهو حاكم الكويت العاشر، تولى الحكم بعد وفاة عمه الشيخ سالم بن مبارك الصباح في الرابع والعشرين من شباط ١٩٢١، شهد عهده العديد من الأحداث المهمة منها توقيع اتفاقية العقير عام ١٩٢٢ لترسيم الحدود واكتشاف النفط عام ١٩٣٨، توفي في التاسع والعشرين من كانون الثاني عام ١٩٥٠. للمزيد ينظر: يوسف حمد البسام، الزبير

قبل خمسين عام مع نبذة تاريخية عن نجد والكويت، المطبعة العصرية، الكويت، ١٩٧١، ص٢٨٤-٢٨٦.

(51) Abdullah Ahmad Alnajdi, Op. cit, P. 107.

(52) Ibid, P. 107.

(53) Indian Office Records IOR: R/15/1/513, 12 March 1921, British Library, London.

(54) Abdullah Ahmad Alnajdi, Op. cit, p. 107

(٥٥) محمد حسن العيدروس، تاريخ الكويت الحديث والمعاصر، دار الكتاب الحديث، ٢٠٠٢، ص ١٥٩.

(٥٦) الميجور مور شغل منصب الوكيل السياسي البريطاني في الكويت للمدة ١٩٢٠-١٩٢٩، واقتصرت مهمته في الكويت على الالتزام بأوامر حكومة الهند التي اقتضت بعدم التدخل في شؤون البلاد الداخلية فقد كان مور مكلف بتقديم النصيحة والمشورة بشكل ودي وغير رسمي. ينظر: ميمونة الخليفة الصباح، الكويت في ظل الحماية البريطانية، الكويت، ١٩٨٨، ص١١٣-١١٤.

(٥٧) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، المطبعة العلمية ليوسف صادر، بيروت، ط١، ١٩٢٨، ص ٢٧٨-٢٨٠.

(58) Michael S. Casey, OP. Cit, P. 56.

(٥٩) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص ٣٥٠.

(٦٠)المصدر نفسه، ص ٣٥٠.

(٦١) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص٣٦.

(٦٢) نقلاً عن: عبد المالك خلف التميمي، أبحاث في تاريخ الكويت، دار قرطاس للنشر، الكويت، ط١، ١٩٩٨، ص١٦٠.

(٦٣) عبد الله السالم الصباح ولد في الكويت عام ١٨٩٥ وهو الحاكم الحادي عشر للكويت، تولى الحكم بعد وفاة ابن عمه احمد الجابر في شباط عام ١٩٥٠، تولى رئاسة المجلس التشريعي عام ١٩٣٨، كما تولى إدارة البلدية ودائرة الأيتام والشؤون الاجتماعية وخلال عهده حصلت الكويت على استقلالها في حزيران عام ١٩٦١، توفي في الرابع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٦٥. ينظر: يحيى الربيعان، ملامح من التاريخ المصور للشيخ عبدالله السالم الصباح من الجد إلى الحفيد، شركة الربيعان للنشر والتوزيع، الكويت، ٢٠٠٢، ص٢٧-٣٠.

(٦٤)عبد المالك خلف التميمي، الخليج العربي: دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد٢، الكويت، ١٩٨١م، ص١٣.

(٦٥) الشيخ حمد مبارك الصباح: هو أحد أبناء الشيخ مبارك الصباح حاكم الكويت السابع ولد ١٨٩٤ في الكويت، تولى الحكم بعد وفاة الشيخ سالم الصباح، توفي في الحادي والثلاثين من أيار عام ١٩٣٨. ينظر: عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، بيروت، ١٩٧٨، ص ٣٨.

(66) Abdullah Ahmad Alnajdi, OP. Cit,P. 68 .

(٦٧) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص ٦٨.

(٦٨) ديكسون هو ضابط عسكري وسياسي ومؤرخ بريطاني ولد في الرابع من شباط ١٨٨١ في بيروت، الف عدة كتب عن الكويت وشبه الجزيرة العربية، عمل وكيلا سياسيا في الناصرية والبحرين ثم وكيلا في الكويت في عام ١٩٢٩حتى تقاعده عام ١٩٣٦، توفي في الرابع عشر من حزيران عام ١٩٥٩. ينظر: هـ. ب. ديكسون، الكويت وجاراتها، ترجمة: فتوح عبد المحسن الخترش، منشورات ذات السلاسل ا، الكويت، ط٢، ٢٠٠٢، ص٩.

(٦٩) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(٧٠) صالح خضر محمد، المصدر السابق، ص ٣٤٩.

(٧١) دي جوري سياسي بريطاني ولد في عام ١٨٩٧ شارك في الحرب العالمية الأولى ونال وسام الصليب العسكري عام ١٩١٧، خدم كوكيل سياسي بريطاني في الكويت بين عامي ١٩٣٦-١٩٣٩ وكان على صلة وثيقة بالشيخ عبدالله السالم الصباح، توفي عام ١٩٨٤. للمزيد ينظر: ميمونة الخليفة الصباح، المصدر السابق، ص١٤٨-١٤٩.

(72) Jill Crystal, Oil and Political in the Gulf, Rulers and merchants in Kuwait and Qatar, Cambridge University Press, 1990, P. 35.

(٧٣) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص ١٧٢-١٨٢.

(74) Mary Ann Tetreault, Autonomy, Necessity, and the Small State: Ruling Kuwait in The Twentieth Century, International Organization 45, 4, Autumn 1991, p 577.

(75) Saad Hesham, Al-Shehabi, The evolution of the role of merchants in Kuwaiti politics, King's College London, Ph. D thesis, London, 2015, p89.

(76) Mary Ann Tetreault, OP. Cit, P. 576.

(٧٧) محمد الرميحي، حركة عام ١٩٣٨م الإصلاحية في الكويت والبحرين ودبي، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، عدد٤، السنة الأولى، ١٩٧٥م، ص ٨.

(78) Abdullah Ahmad Alnajdi, Op. Cit, P. 71

(٧٩) نجاة عبدالقادر الجاسم، المصدر السابق، ص٦١ .

(٨٠) ميثم مجيد عبد الجبوري، مرتضى خلف حسين السهلاني، الشيخ عبدالله السالم الصباح ودوره الاقتصادي في الكويت ١٨٩٥-١٩٦٥، مجلة ذي قار، مجلد ٣٥، عدد١، ٢٠٢١، ص٢٧٨.

(٨١) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص ١٠.

(٨٢) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص٢٤٦.

(٨٣) نجاة عبدالقادر الجاسم، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(84) Jill Crystal, Op. cit., P. 23.

(85) Mary Ann Tetreault, Op. Cit, p 576.

(86) Mostafa Ahmed Sagher, Op. Cit, p 279.

(٨٧) محمد حسن العيدروس، المصدر السابق، ص١٦٧.

(٨٨) همسة قحطان خلف الجميلي، الإصلاح السياسي في مجلس التعاون الخليج بين المحفزات والمعوقات، دار الجنان للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١١، ص٥٤.

(٨٩) محمد الرميحي، المصدر السابق، ص١١.

(90) Mostafa Ahmed Sagher, Op. cit., P. 280.

(91) Abdullah Ahmad Alnajdi, Op. cit, P. 74.

(92) IOR./15/5/206: PA to PR, 19 February 1939, Constitution, pp. 54-61.

(93) IOR/15/5/206: de Gaury to Fowle, PR, 6 January 1939, p. 16.

(٩٤) نجاة عبد القادر الجاسم، المصدر السابق، ص ١٨٣-١٩١.

(95) Teresa Crompton, British Imperial Policy and the Indian Air Route, 1918-1932, Ph. D. thesis, Sheffield Hallam University, 2014, P. 180.

(96) IOR/R / 15 / 1 / 714, Administration Report of the Kuwait Political Agency for the Year 1927, Chapter IX, P.P 41 – 42.

(97) IOR/R / 15 / 1 / 714, Administration Report of the Kuwait Political Agency for the Year 1929.

(98) IOR/R / 15 / 1 / 715, Administration Report of the Kuwait Political Agency for The Year 1933, Chapter IX, Imperial Airways', By H.R.P. Dickson-Colonel, P.60.

(99) India Office Record IOR/R / 15 / 1 / 715, Administration Report of the Kuwait Political Agency For The Year 1933, Chapter IX, Imperial Airways', By H.R.P. Dickson-Colonel, P. 61.

(100) IOR/L/P&S/B434, India Office, Political Department-No.434, Part II, Heads of Agreement Between His Majesty Government and H.E. the Sheikh.

(101) IOR/L/P&S / 18 / B441, Kuwait Civil Air Agreement, Part I, Air Navigation Regulations for Civil Aircraft, Dated the 23rd may 1934.

(102) Letter No.C.193from Political Agent Kuwait to His Excellency Sheikh Sir Ahmad Al-Jabir as-Sabah., K.C.I.E., C.S.I., Ruler of KUWAIT, Dated The 23rd May 1934.

(103) Translation of Confidential Letter No.R.4 / 1518, Dated the 12th Safar 1353 Equivalent to 26th May 1934 from His Excellency the Ruler of Kuwait to the Political Agent, Kuwait.

(104) Draft Letter His Excellency Sheikh Sir Ahmad al –Jabir as-Sabah., K.C.I.E., C.S.I Ruler of Kuwait.